

المدرسة الوطنية العليا للمناجمت

الوكالة الوطنية للنفايات

مخبر الأبداع التنظيمي للمدرسة

فرقة البحث إدارة المنظمات العمومية والغير ربحية



تنظيم ثاني ورشة عمل حول:

عقد امتياز جمع ومعالجة النفايات المنزلية في الجزائر

# عقد امتياز جمع ومعالجة النفايات المنزلية في الجزائر

في ظل السياق الراهن المتميز بالندرة، تبحث الدولة ومختلف إداراتها عن الابتكار أثناء تقديم خدماتها العمومية، تحت الأداء المطلوب من الأطراف الفاعلة التي تصنع البيئة التنظيمية للأنشطة المفوضة. لذلك، تعزز السلطة التنفيذية سياستها المتعلقة بالتحكم في العجز الهيكلي للميزانية بالاعتماد على عقد التفويض – بما فيها عقد الامتياز- بالنسبة لبعض خبراء تقييم السياسات العامة، فإن إشراك المؤسسات أصبح ميزة اقتصادية ضرورية، والتي تسمح بتحقيق العديد من الأهداف، ونذكر منها:

- جعل المؤسسات تتحمل تكاليف ثابتة دون زيادة العجز في الميزانية،
- استقطاب مهارات تتلاءم مع الاحتياجات الجديدة للخدمات العمومية،
- تطوير أنظمة تسيير مبتكرة تتكيف مع توقعات الأطراف الفاعلة.

في الواقع، تستثمر المؤسسات برؤية اقتصادية معينة لتقديم الخدمة العمومية، لكنها تبقى تحت رقابة سلطات الضبط. وبالإضافة إلى ذلك، يظل تفويض الخدمات العامة مرتبطا بشكل كبير بطبيعة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين. حيث تتوقف جودة أداء المفوض الخاص على جودة إجراءات الانتقاء وشفافيتها وحيادها، وهياكل حوكمتها ومدى نجاعة البنود التعاقدية الخاصة "دفتر الشروط"، كما تعتمد أيضا على القدرات القانونية لسلطة الضبط الملزمة على المرافقة مع الحرص على ضمان المصلحة العامة.

في الجزائر، يمكن استخدام التفويض –الامتياز- لإعادة تنظيم الخدمة العامة الخاصة بإدارة النفايات المنزلية، لأنه أصبح من حق البلديات (المجلس الشعبي البلدي) الاستعانة بمؤسسات لجمع النفايات المنزلية، إلا أن هذه المبادرة تبقى ضعيفة وغير متحكم فيها بشكل كاف وفق دفتر الشروط المتداول. كما يترتب هذا الوضع التنظيمي أساسا عن تفضيل البلدية بسياسة خلق مناصب شغل عن طريق طلبية محلية عامة، والتي أصبحت كشرط أساسي لتبرير الخدمة العمومية على المستوى البلدي. يمكننا عرض دوافع أخرى مثل التكاليف المرتفعة وعدم كفاءة خزينة البلدية، لكن في غياب محاسبة تحليلية متعلقة بتكاليف جمع النفايات المنزلية، لن يكون من السهل تبرير الميزة المالية لعقد الامتياز.

البعض يستحضر المتطلبات الجديدة للمواطنين المستخدمين فيما يتعلق بنوعية الحياة، لا سيما في المراكز الحضرية الكبيرة، والتي يمكن أن تبرر اللجوء إلى الامتياز، ولكن دون توفير التمويل الملائم لهذا الطلب المتباين للمواطنين. بالنسبة للناس العاديين، فإن موارد الميزانية كافية إلى الأبد لتمويل جمع النفايات المنزلية. في السياق الجزائري لإدارة النفايات المنزلية، من الضروري التمييز بين نوعين من الامتيازات التي تنتمي إلى فئتين سوقيتين :

- جمع النفايات المنزلية بشكل عام هو من صلاحيات البلدية (المجلس الشعبي البلدي) بموجب القانون والذي حولها الحق في منح عقد الامتياز لصالح المؤسسات الخاصة حسب بعض التجارب.
- معالجة النفايات المنزلية، والتي في معظم الحالات، تم تفويض هذه الخدمة إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC) في الولاية، والتي تم إنشاؤها على أساس المرسوم 83-200.

يقودنا تعميق معرفتنا بنوعي الامتيازات المذكورتين أدناه إلى النظر في ثلاثة محاور أساسية :

### المحور 01: القواعد الإجرائية لتحديد حيثيات عقد الامتياز

في جميع أنحاء العالم، إسهام المؤسسات في تقديم الخدمات العامة مفعّل بموجب العديد من الأطر القانونية، وفي بعض الأحيان يطبق إما النظام القانوني المطبق على الامتيازات، أو النظام القانوني المطبق على الصفقات العمومية. في بلدان أخرى، هو ببساطة صفقة عمومية من نوع شراكة بين القطاعين العام والخاص. في الواقع، يجب أن يوفر الإطار القانوني رؤية كاملة للمتعاملين بغرض تزويدهم بالضمانات الضرورية لجلب للاستثمار الخاص.

في السياق القانوني الجزائري،

- هل الضمان الذي يقدمه الاطار القواني الحالي كافي ؟
- هل يمكننا وضع قانون لامتيازات جديد في مجال معالجة النفايات المنزلية؟
- ما هي المخاطر القانونية على البلديات (المجلس الشعبي البلدي)؟
- ما هي المخاطر الناجمة عن النزاعات مع الشركات المفوضة؟
- ما هي إجراءات تحديد قيمة عقد الامتياز الخاص بـ"الجمع أو المعالجة"؟
- ما هي شروط وأحكام تحديد مدة العقد المتوافقة مع الاستثمارات المقدمة؟
- كيف يمكن ضمان متابعة المستفيد من جانب السلطة المفوضة؟
- ما هي عناصر نظام المعلومات الخاصة بالمؤسسة المستفيدة من الامتياز؟

## المحور 02: توحيد الموارد أو التعاون ما بين البلديات

يمكن أن يكون التفويض -الامتياز- صادرا من مجموعة من البلديات (المجلس الشعبي البلدي) تنتمي إلى نفس الولاية أو إلى عدة ولايات وتشكل سلطة عمومية مفوضة.

يسمح هذا النمط من التنظيم بما يلي :

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ،
- الاستفادة من اقتصاديات السلم بسبب حجم الطلبية العمومية "كمية النفايات المنزلية التي سيتم جمعها أو معالجتها"،
- تطوير المهارات التي لم تتمكن المؤسسة العمومية من توظيفها في السوق.

وبالتالي، يمكن أن يعمل هذا النظام من خلال عقود مختلطة تجمع بنوداً منفصلة، تأسس من عدة عقود، لكن تفضل سلطة التفويض الجديدة تجميعها في عقد امتياز واحد.

في ما يخص جمع ومعالجة النفايات المنزلية :

- ما هي التجارب الدولية في مجال التعاون بين البلديات ؟
- كيف يتم تقييم اقتصاديات السلم الخاصة بمجموع الطلبيات العمومية ؟
- ما هي الأدوات المحفزة لتطوير التعاون بين البلديات ؟

## المحور 03: نماذج الأعمال الملائمة للامتياز في إدارة النفايات المنزلية

إن المؤسسات مدعوة إلى تكيف نماذج أعمالها مع المتطلبات التي يفرضها دفتر الشروط من قبل سلطات التفويض. ولتحقيق هذه الغاية، يجب بذل جهد فيما يتعلق بعرض القيمة للاستفادة من الامتياز.

- ما هي خصائص نماذج الأعمال هذه ؟
- كيف يتمكن رواد الأعمال من ضمان تدفقات مالية كافية ؟
- كيف يمكنهم ضمان تمويل مستدام ضمن هذا الإطار المحدد ؟
- هل رواد الأعمال أكثر قدرة على استرداد تكاليف التسيير ؟

## لجنة التنظيم:

- السيد سيدي محمد ساهل، مدير المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد عمر فاروق سليمان، مدير مساعد للعلاقات الخارجية، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيدة سهام لعوج، أمينة عامة، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد أمين فروخي، أستاذ تعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

## اللجنة العلمية:

- السيد سيدي محمد بوشناق خلادي، أستاذ تعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد عبد السلام إسكندر، أستاذ مشارك، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيدة جميلة تومي، أستاذة محاضرة، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد أمين فروخي، أستاذ تعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد كريم أوامان، المدير العام للوكالة الوطنية للنفائات
- السيدة كريمة يونس، أستاذة محاضرة، جامعة بجاية
- السيد سيدي محمد بوشناق خلادي، أستاذ تعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد منير بلالي، أستاذ محاضر، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيدة نبيلة عبيد، أستاذة محاضرة، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد رشيد ونادي، أستاذ محاضر، جامعة البليدة 2
- السيدة رتيبة شيباني، أستاذة مشاركة، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيد سيدعلي ملود، أستاذ محاضر، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
- السيدة أسماح بن حوجب، أستاذة مساعدة، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

**الكلمات المفتاحية** : عقد الامتياز ، جمع ومعالجة النفايات المنزلية ، الشراكة بين العام والخاص في قطاع البيئي

### **أجال مهمة**

- ارسال ملخص المدخلات في حدود 200 كلمة قبل 19 نوفمبر 2021 الي العنوان الالكتروني التالي

**a.ferroukhi@ensm.dz**

ردود اللجنة العلمية قبل 19 ديسمبر 2021

تنظيم الورشة يوم 19 جانفي 2022